

مهمة ٣ لمقرر قضايا بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٣



عنوان البحث

ستتناول إحدى الدراسات الحديثة لمجال بحث المسؤولية المدنية في عمليات البورصة وهي: "المسؤولية المدنية للوسطاء في عمليات البورصة"

مهمة البحث



دراسة وتحليل إحدى الدراسات الحديثة في مجال البحث من حيث المنهجية المستخدمة والنتائج المتوصل إليها.



أولاً: نبذة عن الدراسة:

تتناول الدراسة "المسؤولية المدنية للوسطاء في عمليات البورصة" الأساس القانوني لمسؤولية الوسيط المالي عن الأضرار التي قد تلحق بالمستثمرين نتيجة الإخلال بواجباته المهنية، مثل:

- عدم تنفيذ الأوامر بدقة،
- الإخلال بواجب الإفصاح،
- تقديم استشارات مالية مضللة،
- أو مخالفة تعليمات السوق المالية.

تهدف الدراسة إلى بيان مدى كفاية القواعد القانونية القائمة في تحميل الوسيط المسؤولية المدنية، ومدى انسجامها مع التطورات التشريعية ومبادئ الحوكمة وحماية المستثمرين.

ثانياً: المنهجية المستخدمة في الدراسة:

١. المنهج القانوني الوصفي التحليلي:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل النصوص النظامية التي تنظم مهنة الوساطة في سوق الأوراق المالية، مع استعراض عناصر الخطأ والضرر والعلاقة السببية، وهي أركان المسؤولية المدنية.

قام بوصف الوضع القانوني أولاً، ثم حُلّل النصوص النظامية، وخاصة:

- نظام السوق المالية،
- لائحة سلوكيات السوق،
- ولائحة الأشخاص المرخص لهم الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية.

٢. المنهج المقارن:

استخدم الباحث المقارنة مع الأنظمة الأجنبية، وخاصة القوانين الفرنسية والمصرية، لإبراز أوجه الاختلاف في تنظيم مسؤولية الوسطاء. كان الهدف من ذلك تحديد مدى تطور الإطار السعودي واستفادته من التجارب الدولية في حماية المستثمر.

٣. المنهج التطبيقي (التحليل القضائي):

تضمن البحث عرضاً لبعض الأحكام القضائية وقرارات هيئة السوق المالية المتعلقة بمخالفات الوسطاء ومسؤولياتهم، وهو جانب تطبيقي متميز في دراسة قانونية، إذ يربط بين النظرية والممارسة. لم يعتمد البحث على أدوات إحصائية كمية، لكنه استند إلى تحليل نوعي للأحكام والقرارات لتحديد الاتجاه القضائي العام.

ثالثاً: الأساليب التحليلية المستخدمة:

- رغم أن الدراسة لا تتعامل مع بيانات رقمية، إلا أنها استخدمت أدوات تحليل نوعي متقدمة، منها:
- التحليل النظامي: لفهم دلالة النصوص ومقاصد المشرع.
 - التحليل النقدي: لتقييم كفاية التشريعات في حماية المستثمر من تجاوزات الوسيط.
 - التحليل المقارن: لاستخلاص الدروس من التجارب الأجنبية.
 - التحليل التطبيقي: من خلال قراءة الاتجاه القضائي والقرارات التأديبية للهيئات الرقابية.
- هذه الأدوات عوّضت عن غياب التحليل الإحصائي الكمي، وأتاحت فهماً دقيقاً للسلوك القانوني للوسطاء ومسؤولياتهم العملية.

رابعاً: النتائج المتوصل إليها:

١. توسّع نطاق مسؤولية الوسيط المالي:

ثبتت الدراسة أن الوسيط لا يعد مجرد منفذ لأوامر العميل، بل هو طرف مؤتمن ملزم بواجب الأمانة والحرص والإفصاح الكامل عن المخاطر، مما يجعل نطاق مسؤوليته أوسع من المسؤولية المدنية التقليدية.

٢. قصور بعض النصوص النظامية في تحديد معيار الخطأ المهني:

لاحظ الباحث أن بعض الأنظمة لم تحدد بدقة معيار "الوسيط الحريص"، مما يخلق تفاوتاً في التقدير بين الجهات القضائية.

٣. أهمية الإفصاح والشفافية:

خلصت الدراسة إلى أن الإخلال بواجب الإفصاح هو أكثر أسباب قيام المسؤولية المدنية للوسطاء شيوعاً، وأن تطوير آليات الرقابة الداخلية والحوكمة يقلل من فرص الإخلال بهذا الالتزام.

٤. ضعف الوعي الاستثماري لدى بعض المتعاملين:

رأت الدراسة أن أحد أسباب النزاعات يعود إلى ضعف فهم المستثمرين للمخاطر، مما يتطلب تطوير برامج توعوية تقلل من حالات سوء الفهم والتقاضى.

٥. توصيات تشريعية:

- تحديد معايير مهنية دقيقة للوسيط المالي في الأنظمة التنفيذية.
- تطوير إجراءات تسوية المنازعات المالية لتقليل زمن الفصل في القضايا.
- تفعيل أدوات الحوكمة الداخلية لدى شركات الوساطة.

خامساً: التقييم النقدي للمنهجية والنتائج:

ملاءمة المنهج لأهداف الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي مدعوم بالمقارنة والتطبيق القضائي كان ملائماً تماماً لطبيعة الهدف القانوني.

استخدام الأدوات الإحصائية:

غياب التحليل الكمي مبرر لطبيعة الدراسة القانونية، إلا أنه كان يمكن دعم النتائج بعرض إحصاءات من هيئة السوق المالية حول عدد المخالفات أو القضايا ضد الوسطاء.

وضوح المنهج والإجراءات:

المنهج الوصفي التحليلي مدعوم بالمقارنة والتطبيق القضائي كان ملائماً تماماً لطبيعة الهدف القانوني.

جودة النتائج:

النتائج منطقية ومنسجمة مع الأهداف، وتعكس تحليلاً عميقاً لواقع الوسطاء في السوق.

نقاط الضعف:

اقتصار المقارنة على بعض الأنظمة دون تحليل عملي كافٍ للتجارب الدولية الحديثة، وغياب بُعد تجريبي (كمّي أو استطلاعي).

سادساً: التقييم العام والخلاصة:

إن المنهجية المتبعة في دراسة "المسؤولية المدنية للوسطاء في عمليات البورصة" جاءت متوازنة وشاملة لطبيعة الموضوع، حيث جمعت بين التحليل النظامي والمقارنة والتطبيق القضائي.

أما من حيث النتائج، فقد نجح الباحث في تحديد أبرز مظاهر قصور التشريعات القائمة وبيان أهمية تطوير قواعد الإفصاح والحوكمة، وهو ما يتسق تماماً مع التوجهات الحديثة لحماية المستثمرين.

ورغم افتقار الدراسة إلى أدوات كمية، إلا أنها قدّمت نموذجاً ناجحاً للبحث القانوني التطبيقي الذي يربط النص بالممارسة ويستخلص منه نتائج عملية ذات قيمة تشريعية وقضائية عالية.



Thank You